



Distr.
GENERAL

FCCC/SBI/2004/16
23 September 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ



الهيئة الفرعية للتنفيذ

الدورة الحادية والعشرون

بوينس آيرس، ٦-١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤

البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت

بناء القدرات

فعالية تنفيذ إطار بناء القدرات في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

مذكرة من الأمانة

موجز

تتضمن هذه المذكرة تحليلات لنتائج أنشطة بناء القدرات في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، استناداً إلى معلومات مقدمة من الأطراف. كما تحدد الخطوط العامة للقضايا الأساسية التي قد تود الأطراف النظر فيها في إعداد مشروع المقرر المتصل باستعراض تنفيذ المقرر ٣/م أ-٧ والخطوات التالية الممكن اتخاذها تنفيذاً لأنشطة وبرامج بناء القدرات.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١ - ٤	أولاً - مقدمة
٣	١	ألف - الولاية
٣	٢ - ٣	باء - نطاق المذكرة
٣	٤	جيم - الإجراء المحتمل من الهيئة الفرعية للتنفيذ
٤	٥ - ١٠	ثانياً - استعراض عام لأنشطة بناء القدرات
٤	٥	ألف - معلومات أساسية
٤	٦ - ٨	باء - الاحتياجات والأولويات والخيارات في مجال بناء القدرات
٥	٩ - ١٠	جيم - التقييم الذاتي للقدرات الوطنية
٦	١١ - ٣٠	ثالثاً - فعالية مشاريع وبرامج بناء القدرات
٦	١١ - ١٧	ألف - النواتج والآثار والتحديات
٧	١٨ - ٢٠	باء - استدامة أنشطة بناء القدرات
٨	٢١ - ٢٣	جيم - الاحتياجات المالية والاحتياجات من الموارد
٩	٢٤ - ٢٦	دال - مشاركة أصحاب المصلحة
٩	٢٧ - ٣٠	هاء - أفضل الممارسات والدروس المستفادة
١٠	٣١	رابعاً - مسائل تنظر فيها الهيئة الفرعية للتنفيذ

أولاً - مقدمة

ألف - الولاية

١- قرر مؤتمر الأطراف، في مقرره ٩/م أ-٩، أن يستكمل في دورته العاشرة استعراض فعالية تنفيذ إطار بناء القدرات في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية (بلدان الاقتصادات الانتقالية). واستكمالاً لعملية الاستعراض، طلبت الهيئة الفرعية للتنفيذ من الأمانة إعداد ورقة تحليلية بشأن فعالية تنفيذ إطار بناء القدرات في بلدان الاقتصادات الانتقالية، استناداً إلى التقارير المقدمة من الأطراف والمعلومات الواردة من مرفق البيئة العالمية ووكالاته المنفذة، ومن المنظمات المتعددة الأطراف والثنائية وغيرها من المنظمات الدولية، لكي تنظر فيها الهيئة الفرعية للتنفيذ في دورتها الحادية والعشرين (FCCC/SBI/2004/10)، الفقرة ٦٠ (د).

باء - نطاق المذكرة

٢- أعدت الأمانة هذه المذكرة لتزويد الأطراف باستعراض عام لحالة تنفيذ أنشطة بناء القدرات في بلدان الاقتصادات الانتقالية، تمشياً مع المقرر ٣/م أ-٧. وجاءت المعلومات المقدمة من الأطراف (FCCC/SBI/2004/MISC.14) والمعلومات الأخرى المقدمة من مرفق البيئة العالمية ووكالاته المنفذة والمنظمات الدولية كأساس لتحليل فعالية أنشطة بناء القدرات.

٣- إن المعلومات المتاحة بشأن بناء القدرات في بلدان الاقتصادات الانتقالية الأطراف هي في معظمها بشأن الأنشطة لا النواتج، ومن ثم يستند التحليل إلى معلومات محدودة عن نتائج مشاريع بناء القدرات. فمثلاً كانت المعلومات بشأن آثار التدريب واستدامة الأنشطة والموارد المقدمة محدودة أو منعدمة. وفي بعض الحالات، كان من الصعب تقديم بيانات مفصلة لأن بناء القدرات يتقاطع مع أنشطة أخرى. وسيكون من المفيد مستقبلاً تقديم تقرير عن نتائج أنشطة بناء القدرات لمساعدة الأطراف على تقرير مدى فعاليتها وفي وضع مشاريع استنتاجات تتصل بتنفيذ إطار بناء القدرات في بلدان الاقتصادات الانتقالية.

جيم - الإجراء المحتمل من الهيئة الفرعية للتنفيذ

٤- ربما تود الهيئة الفرعية للتنفيذ أن تنظر في نتائج التحليل والقضايا الأساسية المحددة في هذه المذكرة عند إعداد مشروع المقرر المعني باستعراض فعاليات إطار بناء القدرات في بلدان الاقتصادات الانتقالية لكي يعتمده مؤتمر الأطراف في دورته العاشرة. وربما تود الأطراف تحديداً النظر في إجراءات النهوض بتنفيذ الإطار. وقد تود الأطراف أيضاً معرفة الدروس المستفادة في وضع وتنفيذ أنشطة بناء القدرات على الصعيدين القطري والإقليمي ضمناً لنجاح مشاريع وبرامج بناء القدرات مستقبلاً.

ثانياً - استعراض عام لأنشطة بناء القدرات

ألف - معلومات أساسية

٥- حددت الاتفاقية ١٤ بلداً يمر بمرحلة انتقال إلى اقتصاد السوق. وكل هذه البلدان هي أطراف مدرجة في المرفق الأول من الاتفاقية (أطراف المرفق الأول). وفي المؤتمر السادس للأطراف، شكّل ١١ بلداً من هذه البلدان "مجموعة الـ ١١ الوسطى" لاتباع مواقف مشتركة بشأن القضايا التي تؤثر على بلدان الاقتصادات الانتقالية الأطراف. وكان بناء القدرات من بين القضايا التي عولجت. وفي الدورة الثامنة عشرة للهيئة الفرعية للتنفيذ، أعلنت مجموعة الـ ١١ الوسطى أنها ستُنهي وجودها كمجموعة رسمية بعد أن انضم ثمانية من أعضائها إلى الجماعة الأوروبية. وأثار هذا التطور السياسي مسألة حالة المقرر ٣-م/أ-٧ وأثره على تنفيذ بناء القدرات في بلدان الاقتصادات الانتقالية. ورغم أن معظم بلدان الاقتصادات الانتقالية الأطراف انضم إلى الجماعة الأوروبية، إلا أن مركزها بموجب الاتفاقية لم يتغير. كما تجادل الأطراف من بلدان الاقتصادات الانتقالية بأن احتياجات بناء قدراتها المحددة في الإطار ما زالت صالحة، وأنه يتعين التماس المساعدة المالية والتقنية لتلبية تلك الاحتياجات. إلا أن خيارها للحصول على الموارد تختلف رهنا بعضويتها أو عدم عضويتها في الجماعة الأوروبية.

باء - الاحتياجات والأولويات والخيارات في مجال بناء القدرات

٦- حددت الأطراف من بلدان الاقتصادات الانتقالية احتياجاتها في مجال بناء القدرات من خلال البلاغات الوطنية، والتقييم الذاتي للقدرات الوطنية ومشاريع "التمويل التكميلي" لمرفق البيئة العالمية. كما ساعدت فرق الاستعراض القطري وبرامج الدعم الأخرى لإعداد البلاغات الوطنية في تحديد احتياجات بلدان الاقتصادات الانتقالية من القدرات. إن تقييم الاحتياجات في مجال القدرات هو عملية مستمرة ومتكررة، إذ تحدد الأطراف تدابير إضافية لتنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية. ولذا فإن ثمة حاجة إلى دمج عمليات تقييم الاحتياجات في مجال القدرات في البرامج المنتظمة المعنية بالمناخ على الصعيدين القطري والإقليمي.

٧- إن الاحتياجات في مجال القدرات التي حددها الأطراف من بلدان الاقتصادات الانتقالية تتصل في معظمها بإعداد البلاغات الوطنية وتنفيذ آليات بروتوكول كيوتو. وتشمل احتياجات بناء القدرات المتصلة بالبلاغات الوطنية تحسين نوعية البيانات عن النشاط، وتطوير عوامل الانبعاثات المحلية وحساب عدم اليقين. كما حددت الأطراف من بلدان الاقتصادات الانتقالية الحاجة إلى تدريب الخبراء في مجالات التنفيذ المشترك وتبادل حقوق الانبعاثات، بالتركيز على وضع تشريعات جديدة وتطوير قضايا منهجية جديدة مثل إسقاطات خط الأساس واختيار المشاريع.

٨- وتشمل احتياجات بناء القدرات ذات الأولوية التي حددها بلدان الاقتصادات الانتقالية في بلاغاتها ما يلي:

- (أ) إقامة نظام وطني لتقدير انبعاثات غازات الدفيئة؛
- (ب) وضع وتنفيذ سياسات وتدابير، تشمل التكيف لتغير المناخ وتطوير التكنولوجيات ونقلها؛
- (ج) إنشاء/تدعيم المؤسسات الوطنية والإقليمية؛
- (د) وضع سجلات وطنية، ونظم وطنية للرصد والتحقق والاعتماد لوحداث خفض الانبعاثات؛
- (هـ) المشاركة في المفاوضات الدولية؛
- (و) إنشاء قاعدة بيانات للممارسات الجيدة؛
- (ز) الإعلام العام والتثقيف والتدريب.

جيم - التقييم الذاتي للقدرات الوطنية

٩- يهدف التقييم الذاتي للقدرات الوطنية إلى مساعدة الأطراف، من خلال عملية قطرية التوجه، على تحديد أولوياتها من احتياجات بناء القدرات لمعالجة قضايا بيئية عالمية مثل التنوع الأحيائي وتغير المناخ وتدهور الأرض. وقد شرعت جميع الأطراف من بلدان الاقتصادات الانتقالية في تنفيذ عملية التقييم الذاتي للقدرات الوطنية بمساعدة مالية مقدمة من مرفق البيئة العالمية. وبحلول آب/أغسطس ٢٠٠٤، استكمل طرفان من بلدان الاقتصادات الانتقالية تقييمهما الذاتي للقدرات الوطنية، ويتوقع أن تستكملة ثلاثة بلدان أخرى مع نهاية العام.

١٠- إن الدروس الأولية الأساسية التي اكتسبتها بلغاريا ولاتفيا في تنفيذ تقييمها الذاتي للقدرات الوطنية قد تساعد البلدان الأخرى على فهم الجوانب التالية:

- (أ) أن المشاركة النشطة من أصحاب المصلحة في كل مراحل وضع وتنفيذ المشاريع لها أهمية حيوية في ضمان نجاح المشروع؛
- (ب) أن المشاركين في عملية التقييم الذاتي للقدرات الوطنية لا يحرصون على النظر في التآزر بين اتفاقيات ريو إلى أن يخللوا بشكل شامل كل اتفاقية على حدة؛
- (ج) أن التقييم الذاتي للقدرات الوطنية يتيح فرصة جيدة لتحليل الاحتياجات والإجراءات الممكنة لبناء قدرات البلدان على التصدي لتغير المناخ؛
- (د) أن مصطلح "بناء القدرات" وعناصره يجب تعريفه وفهمه بوضوح في المراحل الأولى لتنفيذ المشاريع.

ثالثاً - فعالية مشاريع وبرامج بناء القدرات

ألف - النواتج والآثار والتحديات

١١ - تم تغطية جميع الاحتياجات ذات الأولوية المحدد خطوطها في إطار بناء القدرات في بلدان الاقتصادات الانتقالية من خلال شتى مشاريع وبرامج بناء القدرات المدعومة من الأطراف المدرجة في المرفق الثاني من الاتفاقية (أطراف المرفق الثاني) ومن مرفق البيئة العالمية والوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف. غير أن معظم أنشطة بناء القدرات صممت لدعم إعداد البلاغات الوطنية والمشاركة في التنفيذ المشترك وتبادل حقوق الانبعاثات. وقد شددت الأطراف من بلدان الاقتصادات الانتقالية في بلاغاتها على أهمية تناول مجالات أخرى لها أولوية، مثل عمليات تقييم حجم التعرض والتكيف، والإعلام العام والتثقيف.

١٢ - وقد استهدفت معظم أنشطة بناء القدرات دعم القدرات البشرية. وشملت أنشطة بناء القدرات المبلغ عنها مجالات التدريب وحلقات العمل وتبادل الخبراء، والتعلم بالتجربة والخطأ، والتثقيف وتوعية الجمهور. وحتى قبل إعداد البلاغات الوطنية الأولى، استفادت ثمانية بلدان للاقتصادات الانتقالية من برنامج الولايات المتحدة للدراسات القطرية الذي درّب الخبراء على جرد غازات الدفيئة، وإجراءات تقييم حجم التعرض والتكيف ووضع خطط عمل وطنية لتغير المناخ. ودرّبت اليابان، من خلال الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، ١١٣ مشاركاً من ١٣ بلداً من بلدان الاقتصادات الانتقالية في مجال الكفاءة في استخدام الطاقة.

١٣ - وبدأت بعض بلدان الاقتصادات الانتقالية بالفعل في مشاريعها الخاصة بالتنفيذ المشترك من خلال المساعدة المقدمة من الأطراف المدرجة في المرفق الثاني لبناء قدراتها. واستفادت إستونيا ولاتفيا وليتوانيا من التدريب المنظم تحت رعاية مجلس دول بحر البلطيق. كما أن الدعم المقدم من حكومة هولندا قد مكّن حكومة بلغاريا من وضع استراتيجيتها وخطة عملها الوطنية في مجال تغير المناخ، وإنشاء وحدة للتنفيذ المشترك، وتدريب الخبراء على إعداد مشاريع التنفيذ المشترك.

١٤ - وذكرت بلدان الاقتصادات الانتقالية أن التدريب وأنشطة بناء القدرات الأخرى لدعم إعداد البلاغات الوطنية أديا إلى حدوث تحسن في نوعية وتوقيت تقديم بلاغاتها الوطنية. كما ذكرت معظم بلدان الاقتصادات الانتقالية أن أنشطة بناء القدرات أسهمت في وضع واعتماد سياسات و/أو برامج وطنية للمناخ، مثلما حدث في بلغاريا والجمهورية التشيكية وبولندا. وفي حالة الاتحاد الروسي، يتوقع أن تؤدي أنشطة بناء القدرات فيما يتصل بتعزيز الكفاءة في استخدام الطاقة بالمباني السكنية في موسكو إلى خفض استهلاك الطاقة بنسبة ٤٠ في المائة، الأمر الذي يعادل تجنب ٨٠٠ ٨٥ طن من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

١٥- وبالرغم من بناء القدرات، وخاصة في ما يتصل بإعداد البلاغات الوطنية، يظل الاحتفاظ بالقدرة يمثل مشكلة. ففي بلغاريا، ومن بين ٦٠ خبيراً مدرباً، ما زال يعمل في مجال تغير المناخ عشرة خبراء فقط، وثمة قلق من حدوث نقص حاد في الخبراء العاملين في قضايا تغير المناخ ما لم يتم التصدي لمشكلة الحفاظ على القدرات. وهذا الوضع لا تنفرد به بلغاريا. فقد ذكرت بلدان أخرى من بلدان الاقتصادات الانتقالية وجود نقص في الخبراء في مجالات مثل وضع السياسات والتدابير، والتنفيذ المشترك وتبادل حقوق الانبعاثات.

١٦- ومن الممكن إيجاد حل للتحدي المتمثل في تنمية القدرات والحفاظ عليها على المدى الطويل من خلال إدخال تغير المناخ في مناهج التعليم العام بما يشمل التعليم العالي. وقد طورت بعض بلدان الاقتصادات الانتقالية بالفعل مناهج دراسية أدرجت فيها تغير المناخ. كما أن إشراك العديد من مؤسسات/جامعات البحوث في إعداد البلاغات الوطنية، كما هو الحال في إستونيا، هو وسيلة أخرى لتدعيم القدرة البشرية فضلاً عن القدرة المؤسسية.

١٧- إن بعض التحديات الرئيسية التي تواجه بلدان الاقتصادات الانتقالية في تنفيذ أنشطة بناء القدرات كما حددها في بلاغاتها هي:

(أ) عدم كفاية الموارد المالية والبشرية لتنفيذ المشاريع؛

(ب) نقص المشاركة النشطة من أصحاب المصلحة؛

(ج) نقص المؤسسات لتنفيذ أنشطة بناء القدرات؛

(د) العجز عن دمج تغير المناخ في السياسات الوطنية؛

(هـ) زيادة توعية الجمهور ودعم صانعي القرارات الرئيسية.

باء - استدامة أنشطة بناء القدرات

١٨- حددت معظم الاقتصادات الانتقالية الحاجة إلى التنظيم المنهجي للموارد المخصصة لأنشطة بناء القدرات كشيء أصبح أكثر استدامة. ويمكن أن يتحقق ذلك في حالة إدراج أنشطة بناء القدرات في ميزانيات الحكومات الوطنية. غير أن تغير المناخ لا يشكل أولوية على جدول أعمال معظم بلدان الاقتصادات الانتقالية. ولذا فإن زيادة الوعي والإرادة السياسية لشرعي القرارات قد تكون لازمة قبل دمج تغير المناخ في السياسات الوطنية.

١٩- كما تؤدي تقوية المؤسسات الوطنية والإقليمية إلى دعم أنشطة بناء القدرات. ومن خلال المساعدة المقدمة من المفوضية الأوروبية وإيطاليا واليابان وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية، شرع مركز البيئة الإقليمي

لأوروبا الوسطى والشرقية في تنفيذ مشروع "القدرة على حماية المناخ في أوروبا الوسطى والشرقية". وهذا المشروع قد يسر من الحوار بين موظفي الحكومات وممثلي الصناعات والمنظمات غير الحكومية. كما نشر المشروع دراسات إفرادية تتصل بالممارسات الجيدة في السياسات والتدابير، والاحتياجات من القدرات لتنفيذ نظم وطنية لقوائم الجرد، والتحديات والفرص في تنفيذ بروتوكول كيوتو.

٢٠- وأشارت بلدان الاقتصادات الانتقالية كذلك إلى الحاجة إلى خبراء مدرّبين على وضع وتنفيذ أنشطة بناء القدرات. وهناك حالياً نقص في العاملين في مجال تغير المناخ، مما يجعل من الصعب تنفيذ مشاريع لبناء القدرات تدعمها منظمات المانحين. إن التقييم الذاتي للقدرات الوطنية، الممول من مرفق البيئة العالمية، هو النشاط الوحيد القائم بذاته لبناء القدرات الذي تنفذه حالياً بلدان الاقتصادات الانتقالية. ويُتوقع، مع تحديد الاحتياجات من القدرات، أن تتمكن بلدان الاقتصادات الانتقالية من بدء تنفيذ أنشطة لبناء القدرات تهدف إلى تعزيز مشاركتها في الاتفاقية وفي بروتوكول كيوتو.

جيم - الاحتياجات المالية والاحتياجات من الموارد

٢١- شهدت الأعوام الخمسة عشرة الماضية تحولاً سريعاً في بلدان الاقتصادات الانتقالية. فعلى مسار هذا الانتقال من اقتصادات التخطيط المركزي إلى اقتصادات السوق، تركزت الموارد الحكومية على الرفاه الاقتصادي والاجتماعي أكثر من تركيزها على البيئة وتغير المناخ. ومع ذلك، قُدمت المساعدة المالية والتقنية إلى بلدان الاقتصادات الانتقالية لدعم شتى أنشطتها المتصلة بتغير المناخ، وخاصة في إعداد البلاغات الوطنية وآليات بروتوكول كيوتو.

٢٢- ورغم أن بلدان الاقتصادات الانتقالية تنفذ القليل من مشاريع بناء القدرات، مثل برنامج الولايات المتحدة للدراسات القطرية، ومشروع القدرة على حماية المناخ في أوروبا الوسطى والشرقية والتقييم الذاتي للقدرات الوطنية، ترسخ عملية بناء القدرات في شتى المشاريع المتصلة بالكفاءة في استخدام الطاقة وعمليات التخفيف والسياسات والتدابير المتصلة بغازات الدفيئة. فمثلاً يشمل برنامج "ستار" للغاز الطبيعي الذي تنفذه الوكالة الأمريكية لحماية البيئة في الاتحاد الروسي أنشطة لبناء القدرات تشمل شركات خدمات الطاقة الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٢٣- وتبدي بلدان الاقتصادات الانتقالية تقديرها للدعم المقدم لها عن طريق الأطراف المدرجة في المرفق الثاني والذي مكن معظمها من تلبية التزاماته بموجب الاتفاقية. وما زالت هناك مجالات تتطلب الدعم، مثلما هو الحال في وضع السجلات الوطنية، وتقوية المؤسسات الوطنية والإقليمية، وتطوير وتنفيذ الأطر القانونية، وتقييم حجم التعرض والتكيف. وفي الاعتراف بالحاجة إلى المساعدة تنفيذاً لأنشطة بناء القدرات، تعترف بلدان الاقتصادات الانتقالية أيضاً بأن تلبية احتياجات بناء القدرات هي مسؤولية وطنية في المقام الأول.

دال - مشاركة أصحاب المصلحة

٢٤- تبرز مشاركة أصحاب المصلحة في بلدان الاقتصادات الانتقالية في تنفيذ أنشطة بناء القدرات. وتضطلع المنظمات غير الحكومية بدور نشط في حملات توعية الجمهور وتوفير المدخلات في وضع سياسات تغير المناخ. كما يتأكد دور المرأة في مشاريع بناء القدرات، وخاصة في إعداد المشاريع. وتُعد مشاركة القطاع الخاص أمراً حيوياً في التنفيذ المشترك وتبادل حقوق الانبعاثات، ولذا يتم تنظيم التدريب وحلقات العمل لزيادة مشاركة القطاع الخاص.

٢٥- وتشارك وحدات الحكم المحلي التي تُعد أساسية لتنفيذ تدابير تغير المناخ بنجاح بقدر أقل في أنشطة بناء القدرات. وقد يُعزى ذلك إلى نقص السلطة التشريعية لوحدات الحكم المحلي ونقص الوعي بتغير المناخ. غير أن هناك بعض الحكومات المحلية تشارك بنشاط في مشاريع تتصل بالمناخ، مثل الشبكة البلدية لكفاءة استخدام الطاقة. وهذه الشبكة هي شبكة إقليمية تهدف إلى تعزيز الكفاءة في استخدام الطاقة على المستوى المحلي بدعم قدرة أصحاب المصلحة على الصعيدين الإقليمي والبلدي على تطوير وجذب التمويل لمشاريع تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة.

٢٦- إن ازدياد مشاركة أصحاب المصلحة هو أحد التحديات التي تواجه بناء القدرات. ولن تتحقق المشاركة النشطة إلا حين يصبح أصحاب المصلحة على وعي بقضايا تغير المناخ. ومع وضع هذا الأمر في الاعتبار، شرعت بعض بلدان الاقتصادات الانتقالية في النهوض ببرامج توعية الجمهور وتنقيفه. فمثلاً، ومن خلال وزارة التعليم الوطني ووزارة البيئة، تنفذ بولندا حالياً الاستراتيجية الوطنية للتنظيف البيئي. ويشمل البرنامج تدريب مجتمعات المدرسين والشباب والموظفين الحكوميين وممثلي الحكومات المحلية/الإقليمية على حماية البيئة بما يشمل تغير المناخ. ونظمت الجمهورية التشيكية، من خلال برنامجها الحكومي للتنظيف والتوعية في مجال البيئة، المهرجان الدولي لأفلام التوعية بالبيئة (EKOFILM). وأعلنت بلغاريا عن يوم وطني لتغير المناخ كجزء من أسبوع البيئة لهذا العام الذي يشهد أحداثاً عامة شتى تُعنى بتغير المناخ. كما اعترفت الأطراف من بلدان الاقتصادات الانتقالية بالحاجة إلى ترجمة وثائق تغير المناخ لكي يفهم الجمهور القضايا الواردة فيها.

هاء - أفضل الممارسات والدروس المستفادة

٢٧- رغم أن بناء القدرات البشرية والمؤسسية والبنوية في بلدان الاقتصادات الانتقالية ما زال يشكل تحدياً، هناك بعض قصص النجاح التي يمكن الاستفادة من دروسها. ومن الأمثلة على ذلك إقامة آليات فعالة للتمويل، مثل الصناديق البيئية، والصندوق الإيكولوجي ومصرف حماية البيئة في بولندا، والصندوق الليتواني للاستثمار البيئي ومخطط الاستثمار البيئي في بلغاريا. وتهدف هذه الآليات المالية إلى دعم مشاريع وبرامج تخفيف غازات الدفيئة وبناء القدرات.

٢٨- وقد ثبت نجاح تقوية المؤسسات الإقليمية والوطنية في بناء قدرة بلدان الاقتصادات الانتقالية على إعداد البلاغات الوطنية، وتثقيف الجمهور وتنفيذ تدابير تخفيف غازات الدفيئة والمشاركة في آليات كيوتو. فمثلاً قام مركز البيئة الإقليمي بتدريب الخبراء في المنطقة على إعداد قوائم جرد غازات الدفيئة ووضع السياسات والتدابير المتصلة بها. وساعدت حكومة اليابان على إنشاء مركز كفاءة الطاقة في بلغاريا ومركز تكنولوجيا حفظ الطاقة في بولندا. ويوفر هذان المركزان دورات تدريبية وينشر المعلومات عن حفظ الطاقة. وربما تود الأطراف استكشاف إمكانية تكرار الخبرات في دعم/إنشاء المؤسسات كاستراتيجية تُدعم أنشطة بناء القدرات في بلدان الاقتصادات الانتقالية.

٢٩- وحققت أنشطة بناء القدرات التي تحظى بمشاركة قوية من أصحاب المصلحة معدل نجاح أعلى، بالنظر إلى المدخلات المختلفة التي قدمها المشاركون والتزامهم بتنفيذها. واشتمل التقييم الذاتي للقدرات الوطنية، ومشاريع حفظ الطاقة وسائر مشاريع بناء القدرات على مشاركة واسعة من أصحاب المصلحة بدءاً من مراحلها الأولى للتنفيذ. وأدت المشاركة النشطة من أصحاب المصلحة إلى زيادة اهتمام والتزام المنظمات غير الحكومية والجمهور بوجه عام بأنشطة تغير المناخ، مثل الترويج لبرامج حفظ الطاقة.

٣٠- وكان التعاون فيما بين بلدان الاقتصادات الانتقالية من خلال "مجموعة الـ ١١ الوسطى" فعالاً في تيسير تدفق المعلومات فيما بين المندوبين الأساسيين. كما عملت هذه المجموعة على بناء قدرة المفاوضين الجدد المشاركين في شتى المجموعات التفاوضية أثناء دورات الهيئتين الفرعيتين ومؤتمر الأطراف. وتتعاون بعض بلدان الاقتصادات الانتقالية مع سائر بلدان الاقتصادات الانتقالية والأطراف المدرجة في المرفق الثاني لتبادل المعلومات والموارد والخبرات في جرد غازات الدفيئة وفي التنفيذ المشترك وتبادل حقوق الانبعاثات.

رابعاً - مسائل تنظر فيها الهيئة الفرعية للتنفيذ

٣١- في إعداد مشروع المقرر المعني بنتائج استعراض فعالية إطار بناء القدرات في بلدان الاقتصادات الانتقالية، ربما تود الأطراف النظر فيما يلي:

(أ) إجراء تقييم منهجي لحالة تنفيذ المقرر ٣/م أ-٧ من خلال المعلومات التي توفرها بلدان الاقتصادات الانتقالية والأطراف المدرجة في المرفق الثاني في بلاغاتها الوطنية وتطوير وسائل مقارنة هذه المعلومات. وربما تود الأطراف النظر في الآتي عند استعراض المقرر ٣/م أ-٧:

١٠ أنواع المعلومات المتعلقة ببناء القدرات التي يمكن جمعها من البلاغات الوطنية؛

٢٠ ضمان إدراج نواتج المشاريع وفعاليتها في التقارير التي من المقرر أن يقدمها منفذو المشاريع/البرامج، مثل مرفق البيئة العالمية ووكالته المنفذة، والوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف والمنظمات الدولية الأخرى؛

- (ب) النظر في نواتج أنشطة بناء القدرات ونتائج التقييم الذاتي للقدرات الوطنية في تحديث الأولويات الواردة في المقرر ٣/م أ-٧ وفي النهوض بتنفيذ إطار بناء القدرات في بلدان الاقتصادات الانتقالية؛
- (ج) النظر في مواصلة دعم أنشطة بناء القدرات للأطراف من بلدان الاقتصادات الانتقالية وتنويع المساعدة المقدمة لتغطية أنشطة مثل حجم التعرض والتكيف، والتثقيف والتدريب والتوعية العامة؛
- (د) دعوة مرفق البيئة العالمية والمنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف والمنظمات الدولية الأخرى إلى نشر المعلومات، على أساس منتظم، بشأن فرص توفير الدعم التقني والمالي لأنشطة بناء القدرات في بلدان الاقتصادات الانتقالية؛
- (هـ) التشجيع على تبادل المعلومات والخبراء فيما بين بلدان الاقتصادات الانتقالية والبلدان المدرجة في المرفق الثاني لبناء القدرة البشرية والمؤسسية المتصلة بإعداد البلاغات الوطنية، ووضع السياسات والتدابير، وتقييم حجم التعرض والتكيف، والمشاركة في التنفيذ المشترك وتبادل حقوق الانبعاثات؛
- (و) تقوية المؤسسات الإقليمية والوطنية لبناء قدرة بلدان الاقتصادات الانتقالية على معالجة شتى القضايا المدرجة في الاتفاقية وبروتوكول كيوتو من خلال التدريب وبرامج تثقيف وتوعية الجمهور.